الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن التفاوض مع النظام السوري (صنيعة أمريكا) هو سقوط في فخ التنازلات، والتي بدأ فيها من سلم رقبته لعملاء الغرب، فارتضى أن تكون تحت سقف الدولة العلمانية الديمقراطية، لينتج عنها دستور من وضع البشر، وانتخابات برعاية الأمم المتحدة، ليفوز في النهاية الأكثر عمالة للغرب.. فالحذر بعد كل تلك التضحيات أن يتم إجهاض ثورة الشام كما فُعل من قبل بالقضية الفلسطينية التي تم بيعها في مؤتمرات الذل والعار.

اقرأ في هذا العدد :

- ليبيا: انقسامات في الأطراف والمواقف وتهديدات دولية بالتدخل! فماذا وراء ذلك؟ ...٢
- قمة الاتحاد الأفريقي.. استمرار للأجندة الغربية ...٢
- مؤتمر «الأقليات» في العالم الإسلامي في المغرب: تنفيذ لمشاريع الغرب ...٣
- التشكيك بوجوب الخلافة ثرثرةٌ وتطاولُ أقزامٍ تحت الأسوارِ الشاهقة (٢) ...٤
- وقفة مع الاحتجاجات الأخيرة في تونس ...٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٢٤ من ربيع الثاني ١٤٣٧ هـ الموافق ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٦ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٦٣ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

أبعاد زيارة روحاني لإيطاليا وفرنسا

بقلم: أحمد الخطواني

تُعتبر زيارة الرئيس الإيراني لإيطاليا وفرنسا منعطفاً سياسياً مُهمّاً في تاريخ العلاقات الإيرانية الأوروبية، لذلك كانت الزيارة - في نوعها وحجمها وزخمها - على مستوى عالٍ من حيث كونها قفزة نوعية في تطبيع العلاقات الإيرانية مع جميع دول العالم الغربي، وأثمرت عودة إيران بقوة إلى الساحة الدولية، بعد أن عانت طويلاً من العزلة الأممية.

فقد رافق الرئيس روحاني في جولته الأوروبية وفد كبير مُكوّن من مائة وعشرين شخصاً يُمثّلون كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية الرئيسية في الدولة، إضافة إلى اصطحابه لوزراء الخارجية والنفط والنقل والصناعة والصحة، وقوبل هذا الوفد الإيراني الضخم باهتمام فرنسي وإيطالي لافت، وقد شارك أساطين الصناعة، وأرباب المال، وأركان الاقتصاد، في كلٍ من فرنسا وإيطاليا القيادات السياسية فيهما، شاركوا في توقيع العقود والصفقات التي بلغت عشرات المليارات من الدولارات.

لقد كان الاقتصاد بمثابة بوابة العبور الإيراني إلى قلب أوروبا، بل كان بمثابة تأشيرة الدخول لإيران إلى ما يُسمّى بالعالم الحر، وكانت الصفقات الأسطورية التي تم إبرامها مع فرنسا وإيطاليا بمثابة شيفرة القبول الغربي لهذا الوافد الجديد الذي طالما كان يُتهم برعاية الإرهاب.

فشراء إيران لمائة وأربع عشرة طائرة إيرباص دُفعة واحدة لا تُساهم في إنعاش الاقتصاد الفرنسي المتعثّر فحسب، بل تُساهم أيضاً في إنعاش جُلّ الاقتصاد الأوروبي الذي يُشارك فرنسا في صناعة تلك الطائرات.

لقد نالت فرنسا نصيب الأسد من كعكة عودة إيران إلى عالم التجارة والمال والاستثمار مع الدول الغربية، فشملت العقود والصفقات بينهما قطاعات الطاقة والطيران والسيارات والقطارات والفنادق والصحة وغيرها، بحيث لم يبق في إيران شيء يستحق التنمية إلاّ وشاركت فيه فرنسا.

يقول بيتر جاتاز رئيس رابطة أصحاب الأعمال الفرنسية: «إن حاجات إيران هائلة، فالإيرانيون بحاجة إلى كل شيء، وهذا البلد لا يبدأ من الصفر، ولديه قوة عاملة مستواها التعليمي جيد جداً، ويتمتع بإمكانيات حقيقية للتنمية».

ففرنسا ترى في إيران ذات الثمانين مليون نسمة سوقاً رحبة لسلعها وصناعاتها، ويُساعدها في ذلك علاقاتها الاقتصادية والتجارية السابقة معها قبل فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وعلى الشركات التي تعمل فيها، ومنها الشركات الفرنسية، والتي كان قد تمّ تعليق عملها هناك منذ العام ٢٠٠٤، لذلك أصبحت الحاجة ماسّة لفرنسا ولإيران - بعد رفع العقوبات الأمريكية عنها - لتصفية ما علق بينهما من عقود توقفت منذ ذلك التاريخ، حيث كانت فرنسا من أكبر المستثمرين في إيران في تلك الفترة.

ومن المرجح أنّ ألمانيا وبريطانيا ستلحقان قريباً بفرنسا وإيطاليا في أخذ حصتيهما من الكعكة الإيرانية، ولكن بمستوى أقل، وكذلك سائر الدول الأوروبية ذات العلاقة مثل إسبانيا وهولندا وبعض الدول الإسكندنافية.

أمّا بالنسبة للدول الكبرى الأخرى وبالذات روسيا والصين فإنّه وبالرغم من وجود علاقات قوية لإيران معهما، إلاّ أنّهما لا تمتلكان الإمكانيات الصناعية المتقدمة التي تُلبي الحاجات الإيرانية، بالإضافة إلى كون إيران من الدول الخاضعة للنفوذ الغربي من ناحية سياسية، وليس لروسيا أو الصين أي نفوذ حقيقي فيها.

..... التتمة على الصفحة ٣

ماذا وراء امتناع ثم استجابة وفد «المعارضة السورية» لحضور مفاوضات جنيف

بقلم: حاتم أبو عجمية - الأردن

انطلقت أعمال مؤتمر جنيف يوم الجمعة الماضي بمحادثات من جهة واحدة بين ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الوسيط الدولي ستيفان دي ميستورا وبين وفد نظام الإجرام في سوريا مع غياب لوفد المعارضة صناعة مؤتمر الرياض الذي أعلن رفضه حضور هذه المحادثات في البداية ثم أعلن قبوله بعد تلقيه وعودا أو ضمانات أمريكية ودولية حول إجراءات بناء الثقة الضرورية لمشاركته في هذه المحادثات.

وحول هذه الضمانات أوضح المتحدث الرسمي باسم الهيئة سالم المسلط، أنها (الهيئة) تلقت تطمينات من الدول الحليفة بتطبيق مطالب المعارضة السورية، وأشار إلى أنهم سيبحثون تطبيق الفقرتين ١٢ و١٣ من قرار مجلس الأمن الأخير ٢٢٥٤ حول سوريا، مع الوسيط الدولي ستيفان دي ميستورا، وبيّن أن الوفد المفاوض لم يطرأ عليه أي تغيير وما زال أسعد الزعبي رئيساً للوفد وجورج صبرة نائبا له ومحمد علوش كبيراً للمفاوضين. وأشار المسلط إلى أن الوفد يُصر على تطبيق إجراءات حسن النية قبل الشروع في العملية التفاوضية التي ستكون مستندة إلى بيان جنيف وتفضي إلى إنشاء هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات. فيما يحاول النظام ومنذ وصول وفده إلى جنيف إدخال العملية التفاوضية بتفاصيل غير متوافقة مع بيان جنيف، متبنياً الخطة الإيرانية، مثل وضع ملف الإرهاب كأولوية في المباحثات والحديث عن حكومة وحدة وطنية.

وكان المنسق العام ورئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب قد تعرض لضغوط مباشرة من وزير الخارجية الأمريكي لحضور مباحثات جنيف كما صرح بذلك سفير الائتلاف ماخوس في مقابلة مع محطة الجزيرة الفضائية حيث قال: «إن وزير الخارجية الأمريكي قال الجمعة خلال اجتماع في دافوس بسويسرا إن الحل في سوريا لن يتم إلا بالاتفاق على حكومة وحدة وطنية، وإن الولايات المتحدة متفقة مع إيران وروسيا على ذلك، وعلّق ماخوس على هذا التصريح بأن هناك «تراجعا مخيفا في الموقف الأمريكي».

وكشف ماخوس في مقابلته عن اجتماع عقده كيري مع رئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب في الرياض يوم السبت ٢٣ كانون الثاني/يناير، حيث قال كيري إنه «يجب عليهم أن يذهبوا إلى جنيف (للتفاوض مع النظام) ضمن الشروط المفروضة عليهم، وإلا فسيخسرون دعم حلفائهم».

وبعد بدء المحادثات يوم الأحد الماضي، خرجت

..... التتمة على الصفحة ٣

محمد علوش: نشارك بجنيف لفضح جرائم نظام الأسد!!!

قال محمد علوش، كبير المفاوضين في وفد المعارضة السورية وممثل «جيش الإسلام»، في حديث لـ«العربية. نت» إن تأخره عن الحضور إلى جنيف يعود إلى تأكده من عدم جدية النظام لإيجاد حل، قائلاً: «لم يقم النظام بتنفيذ أي إجراء من إجراءات حسن النوايا». وأوضح علوش أن عودتهم عن القرار بعدم المشاركة ترجع إلى أهمية حضورهم إلى جنيف في الوقت الحالي، «لنوضح للعالم من هو الإرهابي الذي دمر البلاد وهجر أهلها وذلك بالوثائق والأرقام، بالإضافة إلى إرسال رسائل مهمة من المناطق المحاصرة لشعوب العالم». وأضاف كبير المفاوضين أن الهيئة العليا للتفاوض بمن فيها «جيش الإسلام» ستعمل على بيان جرائم أعضاء النظام المشاركين بالوفد قائلاً: «بالأسماء سنذكر جرائمهم». (العربية نت)

الراية : إن كلام محمد علوش يذكرنا بكلام خونة منظمة التحرير الفلسطينية الذين برروا مشاركتهم الخيانية بمفاوضات مع كيان يهود برعاية أمريكية في أنهم يريدون أن يُسمِعوا أمريكا والعالم مطالب الشعب الفلسطيني وأن يذكروا لهم انتهاكات كيان يهود!!! إن محمد علوش يبرر المشاركة في مؤتمر جنيف «لفضح جرائم الأسد»، فهل يا «كبير المفاوضين» تظن أن جرائم الأسد تخفى على أحد حتى تريد فضحها؟؟ ألا تذكر أن أهل الشام قد سموا تظاهراتهم في يوم جمعة: «أمريكا... ألم يشبع حقدك من دمائنا؟» وذلك لأنهم كانوا مدركين أن النظام السوري يقترف جرائمه بحقهم بغطاء أمريكي واضح؟؟ ثم إنك تقول «إن تأخرك عن حضور مفاوضات جنيف يعود إلى تأكدك من عدم جدية النظام السوري لإيجاد حل!! فهل صار النظام السوري جادا لإيجاد حل حتى ذهبتم إلى مفاوضته؟؟ ثم هل يغيّر من الخيانة شيئا التأخر بضعة أيام عن المشاركة في تلك المفاوضات؟؟ ألا تتعظون بمن سبقكم إلى مثل تلك المفاوضات في فلسطين وليبيا والعراق وغيرها؟؟

بان كي مون: إصلاح الأمم المتحدة أمر معقد

قال الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» إن إصلاح الأمم المتحدة «أمر معقد وذو تفاصيل متعددة ويحتاج إلى الوقت». وأضاف، في مؤتمر صحفي عقده يوم الأحد الماضي في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، أن «إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لم يكن مطلبا أفريقيًا فقط، بل هو مطلب كل دول العالم». وأوضح أن المشكلة تكمن في عدد الدول الأعضاء والدول التي تحصل على حق الفيتو. وكان رئيس الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته، رئيس زيمبابوي، روبرت موغابي، خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الأفريقية الـ ٢٦، دعا إلى إصلاح الأمم المتحدة، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية. (عربي ٢١)

الراية : إن الأمين العام للأمم المتحدة يخادع في كلامه عن عملية إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. فهو يعلم علم اليقين أنهما، أي الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أداتان بيد الدول الكبرى وبخاصة أمريكا لتنفيذ سياساتها في العالم.. فلماذا إخفاء تلك الحقيقة التي هي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار؟؟!! ثم إن إدراك هذه الحقيقة يوجب على كل من يسعى للتحرر من نفوذ الدول الكبرى وسيطرتها أن يعمل ليس لإصلاح تلك المنظمتين بل يعمل لإيجاد رأي عام عالمي ضدهما تمهيدا لهدمهما واستبدال منظمة عالمية جديدة بهما لا يكون للدول الاستعمارية عليها هيمنة أو سلطان، وأن تكون تلك المنظمة هيئة عالمية تقوم على إنصاف المظلوم ومنع الظلم، وإشاعة العدل بين البشرية جمعاء، بما لها من قوة معنوية تتمتع بها، ومن قوة رأي عام عالمي يؤازرها ويوليها تأييده ويمنحها احترامه وثقته، لكونها منظمة عالمية لا تعمل لحساب دولة من الدول، وإنما تعمل لمصلحة البشرية جمعاء.

مصر تقود قوة عسكريّة جديدة لشمال أفريقيا

هيمن ملف الإرهاب على نشاط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، التي يزورها لرئاسة وفد بلاده في فعاليات القمة الأفريقية التي انطلقت يوم السبت الماضي، فيما كشف السفير المصري في إثيوبيا أبو بكر حفني، أن القاهرة ستقود ملف تشكيل قوة عسكرية جديدة، تضم دول شمال أفريقيا. وكان السفير المصري استبق انطلاق القمة الأفريقية بالإعلان عن تولّي بلاده قيادة ملف تشكيل «قوة عسكرية» في شمال أفريقيا، ولم يكشف الديبلوماسي المصري أي تفاصيل حول طبيعة القوة العسكرية المزمَع تكوينها، ولا عدد أفرادها أو مقرها أو قيادتها، لكنه أشار في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، إلى أن «هذه القيادة تأتي في إطار الجهود الرامية الى إنشاء قوة عسكرية أفريقية مشتركة للحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا». وكشفت الوكالة المصرية أن «مساعد وزير الدفاع المصري اللواء محسن الشاذلي، تولى هذا الملف المهم الذي يمثل لبنة مهمة في تشكيل القوة العسكرية الأفريقية»، وبدا أن القوة المزمع إنشاؤها هدفها الرئيسي مكافحة الإرهاب، لا سيما في ظل تمدّد «داعش» و «القاعدة» في أفريقيا. (جريدة الحياة)

الراية : إن إسناد ملف تشكيل قوة عسكرية أفريقية لمصر يأتي في ظل تصاعد الحديث عن تسابق كل من أمريكا ودول أوروبية على التدخل عسكريا في ليبيا بذريعة محاربة «تنظيم الدولة»، مما يشير إلى أن أمريكا تريد الاعتماد على عميلها رئيس مصر عبد الفتاح السيسي في استخدام القوة الأفريقية لتنفيذ السياسة الأمريكية في ليبيا وفي غيرها.

نظرات سياسية

ليبيا: انقسامات في الأطراف والمواقف وتهديدات دولية بالتدخل! فماذا وراء ذلك؟

بقلم: أسعد منصور

رفض البرلمان الليبي في طبرق يوم ٢٠١٦/١/٢٥ منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج التي أعلن تشكيلها بموجب الاتفاق النهائي. ٨٩ نائبا من ١٠٤ حضروا الجلسة في طبرق صوتوا ضد منح الثقة للحكومة من أصل ٢٠٠ وهو العدد الكامل للبرلمان. وتحتاج إلى أصوات ثلثي البرلمان أي ١١٩ نائبا حتى تنال الثقة. وكانت الحجة لرفض ذلك كما قال النائب عبد النبي «رفضنا حكومة السراج لأنها تضم ٣٢ وزارة ونطالب السراج بحكومة مصغرة لا تضم هذا العدد الهائل من الوزارات». أي أن البرلمان الذي يسيطر عليه عميل أمريكا حفتر يبحث عن أية حجة لعرقلة تنفيذ الاتفاق وتشكيل الحكومة حتى يكون النصيب الأوفر لأمريكا في العملية السياسية.

وهذا يدل على مدى الانقسامات في البرلمان بسبب اختلاف المواقف تبعا لاختلاف الولاءات للدول الكبرى، حيث إن لبريطانيا أتباعاً فيه، كما هي تسيطر على المؤتمر العام في طرابلس. فالوسط السياسي بشكل عام في عموم ليبيا تسيطر عليه بريطانيا.

وكذلك الجيش وإن كان حفتر أصبح قائده إلا أنه يبقى للإنجليز وجود فيه، وسيظهر مع الأيام. وحادثة محمد حجازي الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي وباسم حفتر الذي شن هجوما حادا يوم ٢٠١٦/١/٢١ على حفتر متهما إياه ومن معه بالفساد والتجاوزات المالية والأخلاقية وانتهاك الأعراض والقتل وسرقة الأموال العامة، وذلك للنيل منه وإسقاطه. واغتنمها رئيس البرلمان عقيلة صالح فرصة ضد حفتر وطلب فتح تحقيق في الأمر على كافة المستويات.

معنى ذلك أن الأمور ليست مستقرة لأمريكا حتى في الجيش، وعميلها حفتر وهو قائد الجيش يظهر أنه لا يملك السيطرة الكاملة عليه، وليس كل الضباط تابعين له في الحقيقة، وإن اندسوا عليه، ويطالب بتسليح الجيش وجعله القوة الرئيسة في البلاد، ومصر تدعمه في ذلك، حيث قام بزيارتها يوم ٢٠١٦/١/٢٨ لتأمين الدعم السياسي والعسكري له. فوصل إلى هناك عقب مغادرة رئيس الحكومة الليبية السراج للقاهرة بعد زيارة دامت ٦ أيام اجتمع فيها مع السيسي، وحاول السراج مراضاة عملاء أمريكا، فأعلن في ختام زيارته استعداده لاختصار عدد الوزراء.

وأمام هذا الوضع الحرج بالنسبة لأمريكا، أعلن البيت الأبيض يوم ٢٠١٦/١/٢٨ أن الرئيس أوباما ترأس اجتماعا لمجلس الأمن القومي «خصص لبحث الوضع في ليبيا. وشدد على أن الولايات المتحدة ستواصل مهاجمة تنظيم الدولة الإسلامية في أي بلد وجد فيه وصولا إلى ليبيا إذا لزم الأمر، وأصدر توجيهاته لمستشاريه في مجال الأمن القومي للتصدي لمحاولات التنظيم التوسع في ليبيا ودول أخرى. وطلب من فريقه للأمن القومي مواصلة جهوده الرامية لتعزيز الحكم الرشيد ودعم جهود مكافحة الإرهاب في ليبيا وفي الدول الأخرى.. حيث يسعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى إرساء وجوده». هذا الإعلان يدل على مدى خطورة الوضع بالنسبة لأمريكا في ليبيا، وهذا ليس سببه تهديدات تنظيم الدولة كما يجري إبرازه، وإنما يتخذ ذريعة للتدخل في ليبيا، لأن هذا التنظيم ليس له شأن كبير على الأرض هناك ليجري تضخيمه، بل هناك دول كبرى تحول دون بسط أمريكا نفوذها في ليبيا، ولهذا نرى أمريكا تتصرف وهي غير مهتمة بالاتفاق النهائي الذي وقع في الصخيرات بالمغرب يوم ٢٠١٥/١٢/١٧ ولا تركز على تنفيذه، وجل حديثها حول التدخل العسكري في ليبيا، ولو كان هذا الاتفاق في صالحها لحرصت على تطبيقه بكل ما أوتيت من قوة. ولهذا نرى أنها تحرص على الحل السياسي في سوريا لأن ذلك في صالحها وتضغط على المعارضة هناك حتى تقبل بتوقيع اتفاق سياسي.

لقد شرح وزير دفاع أمريكا كارتر موقف بلاده، فقال عقب الاجتماع: «نحن نراقب الوضع (في ليبيا) بعناية فائقة، وهناك أمور كثيرة تجري الآن بهذا الشأن، ولكننا لم نتخذ أي قرار للقيام بعمل عسكري هناك. نحن نتطلع إلى مساعدتهم (الليبيين) للسيطرة على بلادهم، وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة ستدعم الحكومة الليبية عندما تشكل.. لا نريد الانزلاق إلى وضع شبيه بسوريا والعراق ولهذا السبب نحن نراقب الوضع عن كثب». وأشاد برغبة إيطاليا في قيادة الجهود الدولية الرامية لمساعدة الليبيين، مؤكدا استعداد واشنطن لمؤازرة روما في هذا المسعى. وهذا يعني أن أمريكا ترى أن الواقع في ليبيا مختلف عما في سوريا والعراق، حيث إن الصراع في ليبيا هو على الأخص مع أوروبا التي لها نفوذ قوي هناك بسبب كثرة عملاء بريطانيا الذين استطاعت أن تكسبهم على عهد عميلها القذافي.

وبريطانيا تعمل على تشكيل جبهة أوروبية وتسلم القيادة الشكلية لإيطاليا المستعمِرة القديمة لليبيا لتنفذ من ورائها ما تريد، وهي تعمل بقدر الإمكان على التخفي حتى لا تظهر أنها تواجه أمريكا، وحتى تتمكن من الحفاظ على موقعها. ولذلك تعرض وزير الدفاع الأمريكي لوضع إيطاليا في محاولة للتأثير عليها وإفشال خطط بريطانيا.

وأعلن وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون يوم ٢٠١٦/١/٢٠ عقب اجتماع في باريس ضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأمريكا قائلاً: «يخطط الإيطاليون في روما لبعثة مساعدة دولية، وبطبيعة الحال فإن بريطانيا وفرنسا على استعداد لدعم هذه البعثة». وكان فالون قد أعلن يوم ٢٠١٥/١٢/١٩ أن «بريطانيا تستعد لنشر نحو ١٠٠٠ جندي في ليبيا للمساعدة في قتال تنظيم الدولة وتدريب القوات الليبية، وإن بريطانيا ملتزمة بشكل كبير باستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا». وهذا واضح منه أن بريطانيا تؤسس جبهة أوروبية وتجعل القيادة الشكلية لإيطاليا، والذريعة هي محاربة تنظيم الدولة. وقد صرحت وزيرة الدفاع الإيطالية روبيرتا بينوتي يوم ٢٠١٦/١/٢٨ بالقول «لا نستطيع تخيل مرور فصل الربيع والوضع ما زال في حالة جمود في ليبيا، على مدار الشهر الماضي عملنا بصورة مكثفة مع الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين»، في إشارة للخطط العسكرية للتدخل. أي أنها تعطي احتمال التدخل العسكري الأوروبي.

فهذه المرة بدأت الدول الاستعمارية ترسل جيوشها مباشرة ولا تكتفي بالصراع بواسطة الأدوات المحلية لأن هذه الأدوات لم تتمكن من حسم الأمر، فلم يتمكن حفتر على مدى سنتين، رغم الدعم الأمريكي والمصري، من حسم الأمور وبقي يراوح مكانه، فاضطرت أمريكا إلى العمل على التدخل المباشر، فتصدت لها بريطانيا ومعها الدول الأوروبية.

وقد عرقلت بريطانيا في مجلس الأمن الدولي التدخل العسكري في ليبيا، وأصرت على الحل السياسي وتحقيق الاتفاق، ولكن أمريكا لم يعجبها ذلك، فعملت على عرقلة الاتفاق وعلى القيام بالعمل العسكري. فبعدما تحقق الاتفاق عملت أمريكا على عرقلة تنفيذه بواسطة البرلمان الذي يسيطر عليه عميلها حفتر، ومن ثم الإعداد للتدخل العسكري. فتحركت بريطانيا وشكلت جبهة أوروبية للتدخل العسكري موازاة لتدخل أمريكا ومواجهة لها، وذلك لمنعها من بسط نفوذها على ليبيا وإخراج أوروبا منها، فحزمت أوروبا أمرها لمواجهة أمريكا. والكل يتخذ ذريعة محاربة تنظيم الدولة.

فالصراع الدولي أصبح محتدما في ليبيا وليس في المنظور أن يتوقف حتى يسيطر طرف على الآخر أو يتفقا على التقاسم كاستراحة محارب حتى يستأنف فيما بعد، لأن أمريكا لن تتوقف هذه المرة عن العمل حتى تأخذ ليبيا، لأنه لأول مرة يصبح لها عملاء بهذا الشكل، وسنحت لها فرصة للتدخل بذريعة محاربة تنظيم الدولة.

ولهذا لن يكون هناك استقرار في ليبيا حتى تقطع أيدي هذه الدول الاستعمارية عن التدخل، وحتى تسقط أدواتهم المحلية الرخيصة، التي توالي هذه الدولة أو تلك، وهي تباع وتشترى فيحدث فيها انقسامات وتغير في المواقع والمواقف. فعلى المخلصين الواعين القيام بالعمل الجاد لإفشال التدخل الأجنبي، وطرد المستعمرين من البلاد أوروبيين وأمريكان، وإسقاط عملائهم والعمل على استلام زمام الأمور وإقامة حكم الله في أرضه، في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة ■

مترجم

قمة الاتحاد الأفريقي.. استمرار للأجندة الغربية

بقلم: شعبان معلم*

بدأت قمة الاتحاد الأفريقي السادسة والعشرين أعمالها يوم السبت ٢٠١٦/٠١/٣٠ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا تحت شعار «عام حقوق الإنسان». المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في هذه القمة دارت حول الحكم والانتخابات والالتزام بالمبادئ الدستورية. وأيضًا هناك موضوع الدعم المالي للاتحاد الأفريقي كان على جدول الأعمال. هذه المواضيع سبقت غيرها من الأمور مثل السلام والأمن في القارة وغيرها من طرق تقوية التعاون الإقليمي في محاربة الإرهاب. إن المثير للسخرية في هذه القمة هو شعار حقوق الإنسان وخصوصًا أن الدولة المضيفة تقع على المحك حول خروقاتها لحقوق الإنسان. ونظرة بسيطة لجدول أعمال هذه القمة، تجعلنا ندرك أنه قد تم اختيار مواضيعها بهدف إبقاء أفريقيا تحت النظام الديمقراطي الليبرالي العلماني. ولسوء الحظ لم يقم هذا التجمع بمناقشة السبب الرئيسي للمشاكل الملحة التي تواجه القارة السوداء، بداية من أنظمة الحكم الفاسدة والفقر والفوضى المتعلقة بالانتخابات. لقد أصبح ارتفاع معدلات العجز عند الحكام الأفارقة وخرق دساتيرهم العلمانية بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة والمتزايدة عرفًا لدى الدول الأفريقية. لم يذكر الحاضرون أن تبنيهم للرأسمالية هو ما يدمر أفريقيا. وفي كل عام تجمع قمة الاتحاد الأفريقي أصحاب المصالح لمناقشة المواضيع الملحة والطارئة التي تواجهها أفريقيا، وتنتهي القمة بوعود فارغة وآمال كاذبة لأفريقيا ويستمر العمل كالمعتاد.

انعقدت هذه القمة في الوقت الذي نشاهد فيه القتل في بوروندي بسبب الصراع على الانتخابات الأخيرة. وجنوب السودان، الدولة الفتية، غارقة في الحرب والجوع. وموضوع الحكم الذاتي للصحراء الغربية ما يزال على الطاولة. لقد ذكّر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي نكوساسان دلامين زوما الحاضرين بالتعهد لإنهاء الحروب في القارة بحلول ٢٠٢٠. كل هذا يدل على أنه سيكون للقمة تأثير على أفريقيا - يعني وضع «حلول». ولكن السؤال المطروح هو: لمصلحة من ستكون هذه الحلول؟ والجواب هو: قطعًا لمصلحة القوى الغربية - أمريكا وأوروبا - اللتين ستُبقيان أفريقيا تحت قبضتهما.

تأسس الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠١، ولغاية الآن لم تستطع دوله الـ ٥٤ تحقيق أهدافها من الترويج للكرامة وإنهاء الصراعات ومعاناة النساء والأطفال. بل منذ تشكيله ونحن نرى أفريقيا تغرق في المزيد من المصائب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الفشل في مواجهة هذه المواضيع لهو دليل واضح على أن الاتحاد في أفريقيا ليس معنيًا في تحسين الأوضاع في أفريقيا.

إن الغرب يستغل الاتحاد الأفريقي من أجل تمرير خططه الاستعمارية في أماكن عدة من القارة. فقد تم إرسال قوات الاتحاد الأفريقي إلى أجزاء عدة في أفريقيا مثل دارفور والصومال لدعم المشاريع الغربية التي تبقي معاناة أفريقيا مستمرة. وننوه إلى أن الاتحاد الأفريقي هو عبارة عن غطاء غربي للمشاريع الغربية في القارة. والمثير للسخرية هو أن القوى الغربية - أمريكا وأوروبا - أنشأت الاتحاد الأفريقي ومع هذا فإن القارة ما زالت تشهد الصراعات الفوضوية.

لقد جاءت هذه القمة بأحد أخطر المؤامرات ضد المسلمين في أفريقيا الذين يشكلون ٥٢٪ من عدد سكان القارة. وهذا الموضوع هو الوحيد الذي سيطبقه أصحاب المصالح في القمة بفاعلية. إن القوى الغربية التي تحارب الإسلام بذريعة الحرب على الإرهاب ما زالت تؤكد أن الإرهاب يهدد العالم أجمع، بما فيها أفريقيا. إن الاتحاد الأفريقي كغيره من الكيانات الإقليمية في العالم، قد وكله الغرب بشن الحرب على الإسلام. وسوف نرى الحكومات الأفريقية تصعد من «حربها ضد الإرهاب» ضد أبناء شعوبها.

وفي الختام نقول إن أعضاء الاتحاد الأفريقي ناقشوا فقط أعراض الاستعمار الجديد في أفريقيا وليس السبب الأساسي لمشاكل أفريقيا وهو تبنيها للرأسمالية. لقد حولت الديمقراطية والعلمانية أفريقيا إلى قارة مليئة بالفوضى. ومن هنا فإن قمة الاتحاد الأفريقي هي محاولة فقط لتغطية فشل وفساد الرأسمالية في أفريقيا ■

* الممثل الإعلامي لحزب التحرير في شرق أفريقيا

دي ميستورا يتظاهر في رسالته بالحزن على أهل الشام لتمرير مؤامرة مفاوضات جنيف الخيانية

رسالة دي ميستورا إلى أهل سوريا

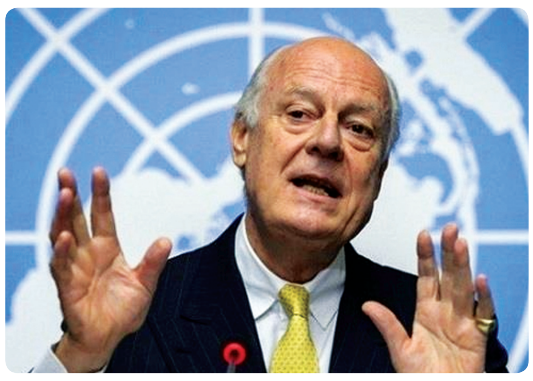

وجه المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي مستورا، رسالة مصورة إلى الشعب السوري، قبل بدء مفاوضات الأزمة السورية في جنيف. وحيا دي ميستورا في بداية خطابه الشعب السوري قائلا: «السلام عليكم، إلى كل رجل وامرأة وإلى كل طفل وطفلة من سوريا، سواء كانوا في داخل سوريا أو خارجها، في مخيمات اللاجئين أو في أي مكان من العالم، ستنعقد في غضون أيام المحادثات السورية من أجل تحقيق تقدم في سبيل إعادة الاستقرار والسلام والكرامة مرة أخرى إلى سوريا». وأكد دي ميستورا أن الوقت قد حان ليرفع السوريون أصواتهم ويقولوا «خلاص كفاية»، ليخاطبوا من سيحضر مؤتمر «جنيف ٣» سواء من داخل سوريا أو خارجها بأن هناك توقعات وآمالاً قد حملت إليهم. وشدد دي ميستورا على ضرورة نجاح هذا المؤتمر، بعد خوض الكثير من المؤتمرات دون جدوى تذكر، قائلا: «رأيتم الكثير من المؤتمرات، اثنان منها انعقدا بالفعل، ولا يمكن لهذا المؤتمر أن يفشل، سمعنا أصواتكم، ونداءاتكم تقولون: كفى، خلاص، كفاية، كفى قتلا وتعذيبا، وسجنا، كفى تدميرا للمباني، كفى قصفا للمدن، وأنا لا أعرف من الذي يقصف، أرى فقط القنابل، والصواريخ. وتابع بالقول: هذا المؤتمر فرصة لا ينبغي تفويتها، ولن نخيب آمالكم ولن تتخلى الأمم المتحدة مطلقا عن الشعب السوري، ولكننا الآن بحاجة إلى أن تشعروا أن هذا هو الوقت المناسب، وسوف نبذل كل ما في وسعنا من أجل الشعب السوري. (بيروت برس)

مؤتمر «الأقليات» في العالم الإسلامي في المغرب: تنفيذ لمشاريع الغرب

بقلم: محمد بن عبد الله

نظمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية بالتعاون مع «منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة» الإماراتي، مؤتمراً في مراكش على مدى ثلاثة أيام (٢٥-٢٠١٦/٠١/٢٧) لمناقشة حقوق الأقليات الدينية في البلاد ذات الأغلبية المسلمة. شارك في المؤتمر أكثر من ٣٠٠ من أهل الفتوى والعلماء والسياسيين والباحثين وممثلي الأديان في العالم الإسلامي وخارجه من أكثر من مائة وعشرين (١٢٠) بلداً بالإضافة إلى ممثلين لهيئات ومنظمات «إسلامية» ودولية.

ودعا المؤتمر إلى «وضع تصور جديد للمواطنة في هذه الدول، بما يتوافق مع التراث الإسلامي، والسياق الحضاري المعاصر المكفول بحقوق الإنسان والدساتير الوطنية». كما دعا المشاركون في المؤتمر لاستيعاب مختلف الانتماءات في العالم الإسلامي ودعم المبادرات الهادفة للتعايش بين مختلف الطوائف. وأصدر المجتمعون في ختام المؤتمر ما أسموه بـ«إعلان مراكش»، جاء فيه أن على «علماء ومفكري المسلمين أن ينظروا لتأصيل مبدأ المواطنة الذي يستوعب مختلف الانتماءات بالفهم الصحيح والتقويم السليم للموروث الفقهي والممارسات التاريخية وباستيعاب المتغيرات التي حدثت في العالم».

ودعا الإعلان - الذي اعتبر «صحيفة المدينة» الأساس المرجعي المبدئي لضمان حقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي -، دعا المؤسسات العلمية والمرجعيات الدينية للقيام بمراجعات شجاعة ومسؤولة للمناهج الدراسية للتصدي لأخلاق الثقافة المأزومة، التي تولد التطرف والعدوانية، وتغذي الحروب والفتن..

لقد عودنا علماء السلطان منذ عقود أنهم لا يتحركون إلا وفق ما يسطره لهم الحكام من أهداف، وأن نخوتهم وحميتهم لا تثار إلا إذا أثارها الحكام بذهبهم أو سيوفهم، وليس عندما يرون أنهار دماء المسلمين المسفوكة، وإلا فما هو المبرر لعقد هذا المؤتمر الآن؟ من الذي يُقتل ويُشرّد وتدمَّر دياره، اليهود والنصارى المقيمون في بلاد المسلمين، أم المسلمون أنفسهم الذين يشكلون الأغلبية؟ من الذي يُقتل اليوم في الشام والعراق وأفغانستان وفلسطين وبورما ومصر والصومال وليبيا وأفريقيا الوسطى، المسلمون أم غيرهم؟! من الذي يُضطهد اليوم في جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا والصين، المسلمون أم غيرهم؟! من الظالم ومن المظلوم؟!!!

ومع ذلك كله لا تهتز لكل هؤلاء نخوة فقهاء السلطان ولا تتحرك له ألسنتهم وأقلامهم وفتاويهم، أما إن قتل يهودي أو نصراني هنا أو هناك فإنهم يسارعون لذرف الدمعات وعقد المؤتمرات وإخراج التوصيات...

جاء في ديباجة إعلان مراكش:

• اجتمع حوالي ثلاثمائة (٣٠٠) شخصية من علماء المسلمين ومفكريهم ووزرائهم ومفتيهم على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم من أكثر من مائة وعشرين (١٢٠) بلداً بحضور إخوانهم من ممثلي الأديان المعنية بالموضوع وغيرها،

• وبعد تداول الرأي ومناقشة الرؤى والأفكار فإن العلماء والمفكرين المسلمين المشاركين في هذا المؤتمر يعلنون - مؤازرين بإخوانهم من بقية الأديان...

وهنا إشارتان متتاليتان إلى الأخوة بين المسلمين وأتباع باقي الأديان! نعم، كل الأديان على السواء، حتى لا تفريق بين ديانة سماوية ووثنية، فالمسلم في عرف المؤتمرين أخ لليهودي والنصراني كما هو أخ للبوذي والهندوسي والوثني!! ما لكم كيف تحكمون؟! ثم ينسبون إفكهم بعد ذلك إلى صحيفة المدينة في ذكرى مرور ما يزيد على ألف وأربعمائة (١٤٠٠) سنة على صدورها كما يدعون، ولا ندري كيف استنتجوا من الوثيقة مثلاً أنها تنص على حرية التدين (والمقصود بها حرية الردة وليس عدم إكراه غير المسلمين على اعتناق الإسلام) وحرية التملك (والمقصود بها حرية تملك الحلال كما الحرام انتفاعاً وتجارة) كما جاء في المادة ١٥ من إعلان مراكش، ولا كيف استنتجوا من الصحيفة أن مقاصدها إطارٌ مناسب للدساتير الوطنية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وينسجم معها ميثاق الأمم المتحدة ولواحقه كإعلان حقوق الإنسان كما جاء في المادة ١٦ من الإعلان!

إن صحيفة المدينة ليست وثيقة سرية يصعب الاطلاع عليها كما هي توصيات وقرارات معظم المؤتمرات التي يعقدها حكامنا، ولكنها وثيقة معروفة تضمنتها كتب السيرة والتراث الإسلامي، ويمكن لمن أراد أن يطلع عليها بسهولة، وقد جاء فيها مثلاً:

• **وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَى مَنْ بَغَى مِنْهُمْ، أَوْ ابْتَغَى دَسِيعَةَ ظُلْمٍ، أَوْ إِثْمٍ، أَوْ عُدْوَانٍ، أَوْ فَسَادٍ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ جَمِيعًا، وَلَوْ كَانَ وَلَدَ أَحَدِهِمْ، وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا فِي كَافِرٍ، وَلَا يَنْصُرُ كَافِرًا عَلَى مُؤْمِنٍ، وَإِنَّ ذِمَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ، يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ مَوَالِي بَعْضٍ دُونَ النَّاسِ، ...، وَإِنَّ سِلْمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةٌ، لَا يُسَالَمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...**

ألم يقرأ المؤتمرون هذا في الوثيقة وهم يقرون أسيادهم الحكام على الدخول في أحلاف الكفار لقتال المسلمين، وعلى مهادنة يهود وهم يغوصون في دماء المسلمين في الأرض المباركة؟!

• **وَإِنَّهُ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوَدٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيُّ الْمَقْتُولِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ كَافَّةً، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا قِيَامٌ عَلَيْهِ،**

ألم يقرأ المؤتمرون هذا في الوثيقة وهم يرون دماء المسلمين تسفك بيد أعدائهم بل وبيد حكامهم؟ ومع ذلك لا ينتفض أحد مع أنهم أمروا أن ينتفضوا جميعاً لا يتخلف منهم أحد إلا أثم؟!

• **وَإِنَّكُمْ مَهْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،**

ألم يقرأ المؤتمرون هذا وهم يريدون للوثيقة أن تكون إطاراً للدساتير الوضعية لبلاد المسلمين؟!

ثم يخلص الإعلان إلى التوصيات، وهي السم الزعاف مغلفاً بطبقة من الكلام المعسول، حيث دعا المؤتمرون:

• «علماء ومفكري المسلمين إلى تأصيل مبدأ المواطنة الذي يستوعب مختلف الانتماءات، بالفهم الصحيح والتقويم السليم للموروث الفقهي والممارسات التاريخية وباستيعاب المتغيرات التي حدثت في العالم». أي أن المطلوب هو التأصيل الشرعي لمبدأ المواطنة بالمفهوم الغربي بالبحث عما يبرره من الأدلة الشرعية حتى وإن استوجب الأمر ليّ أعناق النصوص لإلباس المواطنة لبوساً إسلامياً، والواضح أن المقصود هو ضرب مفهوم أهل الذمة والجزية مع كونهما من الأحكام الشرعية الثابتة.

• «المؤسسات العلمية والمرجعيات الدينية إلى القيام بمراجعات شجاعة ومسؤولة للمناهج الدراسية للتصدي لأخلاق الثقافة المأزومة التي تولد التطرف والعدوانية، وتغذي الحروب والفتن، وتمزق وحدة المجتمعات». والمطلوب هو المزيد ثم المزيد من مراجعة المناهج الدراسية لإلغاء كل ما يشير من قريب أو بعيد لأحكام الجهاد أو المفاصلة بين المسلمين والكفار.

• «عدم جواز توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية»، وهنا نسأل ممّ حرمت «الأقليات الدينية» في العالم الإسلامي اليوم؟ ألا تتمتع هذه «الأقليات» اليوم بأكثر مما تتمتع به الأغلبية؟ ألا يحكم النصارى لبنان وهم «أقلية»؟ ألا يحكم العلويون سوريا وهم «أقلية»؟ ألا يتمتع اليهود بالحظوة الاقتصادية والسياسية في معظم البلاد الإسلامية مع أنهم «أقلية»؟ أما إن كان الحديث عن وضع أهل الذمة في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القادمة قريباً بإذن الله، فإن الإسلام لم يمنع أهل الذمة إلا من تولي المناصب التي يُعتبر الإيمان شرطا لجواز توليها، من مثل الحكم ومن كل ما يتعلق باستنباط الأحكام الشرعية (كالفقه أو القضاء)، فهل يريد المؤتمرون أن يكون الخليفة نصرانيا مثلاً أم يريدون أن يكون المفتي يهوديا أو القاضي بوذياً؟!! ثم ألا يعلم هؤلاء أن مفهوم الأقلية مفهوم دخيل لا وجود له في الإسلام، إذ إن الإسلام قد أوجب أن تكون نظرة الدولة إلى أفراد الرعية نظرة واحدة من حيث الرعاية من غير اعتبار لأكثرية أو أقلية؟؟!!

نحن نعلم أن هذه المؤتمرات لم تعقد غيرة على دين الله وأحكامه، وإنما عقدت بطلب من الغرب وأتباعهم من الحكام، كما نعلم أنها لن تنال من أحكام الله ولن تضلل المسلمين بعد أن فقهوا دينهم وعلموا الدور المشبوه الذي يلعبه فقهاء السلطان، وإنما نتحسر على أموال المسلمين وجهودهم التي تهدر فيما لا ينفع المسلمين، ونتحسر على العلماء، ورثة الأنبياء، الذين آل بهم الأمر إلى أن يبيعوا آخرتهم بدنيا الحكام!! ■

تتمة: ماذا وراء امتناع ثم استجابة وفد «المعارضة السورية» لحضور مفاوضات جنيف

بعض التسريبات من مكتب المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، يعترف فيها بأن الأمم المتحدة «لن تكون قادرة على مراقبة أو فرض أي اتفاق سلام سوري في جنيف». وقبل ذلك بيوم أعلنت وزارة الخارجية الروسية السبت أن الوزير الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأمريكي جون كيري اتفقا على «تقييم التقدم المحرز» في المحادثات السورية المنعقدة منذ الجمعة في جنيف، في ١١ شباط/فبراير الجاري.

ووجه دي ميستورا دعوة لقائمة تضم شخصيات محسوبة على المعارضة المقربة من روسيا، وبعضها يعدّ مقربا من النظام السوري، لكن هذه الأسماء التي باتت تعرف بوصف «القائمة الروسية»، ستحضر المؤتمر بصفة «استشارية»، ولن تكون ضمن الوفود التفاوضية، حيث ينحصر تمثيل المعارضة بوفد الهيئة العليا للمفاوضات.

وقالت الهيئة العليا للمفاوضات في بيان لها إن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أجرى اتصالا مع منسقها العام رياض حجاب وتعهد بتنفيذ كامل لقرار مجلس الأمن الأخير (٢٢٥٤)، خصوصا الفقرتين المتعلقتين بوقف القصف وإدخال المساعدات إلى المناطق المحاصرة. كما أكد كيري التزام الولايات المتحدة بدعم تشكيل الهيئة الحاكمة الانتقالية، واستعداده للقدوم إلى جنيف لدعم وفد المعارضة.

وقال بيان الهيئة إن نائب الأمين العام للأمم المتحدة بعث رسالة أكد فيها أن المسائل الإنسانية فوق التفاوض وسيتم تطبيقها على الفور. كما تلقت الهيئة اتصالات من دول أوروبية - بينها بريطانيا - تدعم هذا الموقف.

ووفق ترتيبات الأمم المتحدة وبناء على اقتراح مباشر من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، فإن وفدي النظام والهيئة العليا سيجلسان في غرفتين منفصلتين في مقر الأمم المتحدة في جنيف، لتجري المفاوضات عبر دي ميستورا وسيُجرى الحوار بطريقة «غير مباشرة»، أي أن يتفاوض الطرفان مع دي ميستورا الذي يقوم بدبلوماسية مكوكية بينهما. أما «القائمة الروسية» فستكون في لوزان وليس في جنيف. ويوجد في جنيف أيضا وفود من القوى الدولية والإقليمية.

هذه الزوبعة الإعلامية والتحركات السياسية والزخم في تضخيم أخبار المعارضة ومتابعتها في وسائل الإعلام المختلفة، والمواقف من قبل جميع الأطراف وإعطاء تصريحات ثم التراجع عنها والقبول بالذهاب والضمانات والتعهدات... كل ذلك محاولة لتضليل الأمة والمخلصين وصرف أنظارهم عن الجريمة والخطر الحقيقي المتمثل بالتنازل والبدء بمفاوضات مع نظام عميل مجرم قاتل للأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء.

المتابع لثورة الشام وفصولها ومراحلها المختلفة وللمحاولات الأمريكية لاحتوائها أو إنهائها إن استطاعت لا بد أن يلاحظ أن أمريكا في سيرها وفي خطتها تتحكم بكل الخيوط، فهي من تملي على المبعوث الدولي تصريحاته وأفعاله، وهي التي تنسق مع روسيا في كل صغيرة وكبيرة، والمطالب الروسية والشروط التي تضعها روسيا المتعلقة بتشكيل وفد المعارضة ومن يكون أو لا يكون من هذا الوفد تتم بالاتفاق التام مع أمريكا فيرتفع صوتها رافضا حينا ثم تقبل إذا ما وافقت أمريكا على شكل الوفد ومكوناته. مفاوضات جنيف وما سيتبعها من اتفاق أو قرارات، هي حلقة في مسلسل التآمر على ثورة الشام لإنهائها وإعادة نفوذ أمريكا والغرب بوجوه سوداء جديدة، ومسرحيات الرفض ثم القبول وصناعة معارضة ما يسمى بالخارج أو معارضة الفنادق ومطالبها بالدولة المدنية وبتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالوضع الإنساني وإنهاء القتال وفك الحصار وإدخال المساعدات - وهذا ما يمكن أن يحدث لاحقا - والقبول بالجلوس والتفاوض مع نظام الإجرام صنيعة أمريكا هو في حقيقته خيانة لثورة ودماء طاهرة بريئة امتدت لخمس سنوات عانى أهل الشام فيها من القتل والتهجير وبراميل الموت والحصار والموت جوعا، ما عانوه. ثم بعد هذا يقبل هؤلاء صناعة الرياض وأمريكا بأن يفاوضوا هذا المجرم ويقبلوا ببقائه ونظامه وأزلامه - والله إن هذا لهو الهوان والذل والخيانة بعينها ■

تتمة كلمة العدد: أبعاد زيارة روحاني لإيطاليا وفرنسا

وأمّا بالنسبة للدور الأمريكي في هذا الانفتاح الإيراني على أوروبا فهو بلا شك دورٌ فعّال وحاسم، ولولاه لما حصل هذا الانفتاح، فأمريكا هي التي قادت القوى الست الكبرى لتوقيع الاتفاق النووي مع إيران، وأمريكا هي التي قرّرت أنّ إيران قد تخلصت من منظومتها النووية العسكرية، ولم يعد بمقدورها حيازة سلاح نووي، وهي أول من باشر في رفع العقوبات عن طهران، وتلتها سائر الدول، وهي الدولة الأولى التي سبقت غيرها من الدول، وقامت بالإفراج عن مليارات الدولارات من الأرصدة الإيرانية المجمّدة في البنوك الأمريكية، وكانت من قبل هي أول من فرض العقوبات على الشركات الأوروبية التي كانت تستثمر في إيران.

فأمريكا إذاً هي التي فرضت العقوبات على إيران، وهي التي رفعت العقوبات عنها، وعودة أوروبا للاستثمار الاقتصادي في إيران إنّما كان بضوء أخضر من أمريكا، وبقبول منها.

فإيران في الحقيقة هي دولة تسير في ركاب أمريكا منذ ثورة الخميني في العام ١٩٧٩، ولولاً أمريكا ما نجحت الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه، فهي التي حيّدت الجيش الإيراني وقوى الأمن المختلفة والسافاك التابع للشاه، ومنعتهم من قمع الثورة، والجنرال الأمريكي هويزر قائد القوات الأمريكية في الشرق الأدنى آنذاك هو الذي أشرف بنفسه على خروج الشاه من إيران، وقد أفصح الشاه في مذكراته عن تلك الحقيقة المرّة بالنسبة إليه بقوله: «هكذا أخرجتني أمريكا من إيران وألقتني كالفأر الميت»، وإيران بعد الثورة هي التي ساعدت أمريكا في غزو أفغانستان والعراق باعتراف المسؤولين الإيرانيين أنفسهم، وما زالت إيران تُقدّم الخدمات لأمريكا في العراق وسوريا واليمن وغيرها من مناطق النزاع، وما زالت أمريكا تستخدم إيران كفزّاعة ضد دول الخليج لبيعها السلاح، وشحنها بالمزيد من القواعد الأمريكية، وما تزال أمريكا تستخدم إيران كعرّاب إلى جانب السعودية في نشر الطائفية المقيتة بين المسلمين، لإشعال الحرائق في البلدان العربية والإسلامية.

فإذا كان هذا هو واقع علاقة إيران بأمريكا، فهل يُعقل أنّ أمريكا لا تؤثّر في العلاقات الإيرانية الأوروبية؟

يبدو أنّ أمريكا بالسماح للأوروبيين بعقد هذه الصفقات المجزية الضخمة مع إيران، قد دفعت لأوروبا ثمن تأييد بريطانيا وفرنسا وألمانيا لها في الاتفاق النووي، وأعادت للأوروبيين جزءاً ممّا خسروه جرّاء العقوبات التي فرضتها أمريكا على الشركات الأوروبية أيام عزل إيران، وأثبتت بذلك أنّ ناصية الأوروبيين ما زالت بيدها، فهي التي تُعاقب متى شاءت، وترفع العقوبات متى تشاء، وأنّ على الأوروبيين أن يظلوا سائرين في ظل قيادتها (الحكيمة!) لكي ينعموا بمعيتها بالرخاء والوفرة الاقتصادية، وأنّ عليهم أنْ لا يشقوا عصا طاعتها، وأن يبقوا دوماً في حلفها، وجزءاً من قيادتها الأطلسية، وأنّ يُدْركوا أنّ التصارع معها، أو التشويش على سياساتها لن يفيد الأوروبيين بشيء، وقد يضرهم أكثر ممّا ينفعهم، وأنّها تتسامح معهم كثيراً، وتترك لهم منافع كبيرة كالسوق الإيراني المتعطش لاستثماراتهم، فهي قد أظهرت أنّها زاهدة فيه، وهي ليست بحاجة إليه، فلديها أسواق أخرى كثيرة، لذلك تركته خالصاً للأوروبيين.

ولأنّ أمريكا لا تُريد الاستثمار في إيران، وتركت أسواقها للأوروبيين، فقد قامت بعد أن رفعت العقوبات السابقة عنها، بفرض عقوبات جديدة عليها، تتعلق هذه المرّة بدعوى تطوير إيران لصواريخها الباليستية، لتجعل الإيرانيين يعيشون في حالة خوف منها بشكل دائم، ليظلوا تابعين لها، ويرجون عفوها، ولتُذكّر المستفيدين من العلاقات الاقتصادية معها بالحذر من الخروج عن سياساتها.

وهذا الأسلوب الأمريكي هو سياسة أمريكية قديمة تستخدمها أمريكا كثيراً في مناطق عدّة في العالم، كالسودان الذي ما زالت أمريكا تفرض عليه العقوبات، بالرغم من كل ما قدّمه لها من تنازلات بلغت حدّ شطر الدولة السودانية نفسها إلى نصفين.

هذه هي الطبيعة العدوانية لأمريكا ولسائر الدول الاستعمارية، حيث لا همّ لها إلاّ السيطرة والهيمنة والتكالب على موارد الدول الضعيفة، وامتصاص خيراتها، وبسط النفوذ الدائم عليها، لإبقائها في حالة ولاء مستمر لها، وتبعية مطلقة لأوامرها.

وهكذا فإنّنا نرى أنّ الصفقات الأوروبية مع إيران لا تُفيد الأخيرة على المدى البعيد، بل هي صفقات تدخل في سياق تقاسم المنافع بين الأوروبيين والأمريكيين، وكان الثمنُ الذي قدّمته إيران لهم فظيعاً، أضرّ بقرارها السيادي، وهو تخليها عن كل ما أنجزته من مجهودات هائلة، وعلى مدى سنين طويلة، في بناء أول ترسانة نووية ذاتية قامت إيران بتأسيسها بعرَق أبنائها، وثرواتهم، فتنازلت بذلك التخلي عن طريق عزّتها واستقلاليتها، لتعود مجرد دولة استهلاكية عادية، وسوقاً رخيصة للسلع والمنتجات الأجنبية التي تغزوها، شأنها في ذلك شأن سائر الدول المسمّاة بالنامية، بلا أمل لها في الانعتاق من قيد أمريكا وأوروبا، ولا مستقبل لها في النهوض والارتقاء ■

التشكيك بوجوب الخلافة (٢)
ثرثرةٌ وتطاولُ أقزامٍ تحت الأسوارِ الشاهقة

بقلم: المهندس محمود عبد الكريم حسن

ذكرنا في الحلقة السابقة الهجمة الغربية على الإسلام ومشروع الخلافة، وما توظفه من أدوات لهذا الهدف. ومن ذلك كتّاب وعلماء سلاطين وذوو مناصب دينية رسمية يُهوِّنون من شأن الخلافة ويُنكرون وجوبها. وقد سبق أن تعرضت الجريدة لهذا الأمر في العددين ٢٠ و٢١ في مقالتين تم فيهما تفنيد مزاعم الدكتور أحمد الريسوني في إنكاره وجوب الخلافة... وقد ذكرنا هذا الأمر في العدد السابق، وذكرنا مقالتين تتهجمان على الخلافة وتنكران وجوبها وتسخران منها ومن العاملين لها.

فبتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦ نشرت صحيفة الشرق الأوسط في عددها ١٣٥٦٥ مقالا عنوانه «الخلافة الإسلامية.. استثمار أيديولوجي للنص الديني» للدكتور خالد يايموت. كرر فيه بعض ما افتراه الدكتور الريسوني بتضعيفه الأحاديث التي توجب الخلافة، وزعمه أنه لا يوجد غير حديثين بشأنها، وجاء بأقوال غريبة على الإسلام ونصوصه وقيمه، ونعى على فقه أئمة العلم ورماهم بتقصير أو غفلة ضيّعت الفهم الشرعي الصحيح للخلافة والحكم. وأنكر وجوب الخلافة، زاعماً أن القول بوجوبها لا يستند إلى نصوص شرعية، وإنما إلى تجربة تاريخية هي بنظره تجربة الخلفاء الراشدين. وهو في كل ذلك لا يذكر مستنداً لمزاعمه. وإنما يستلهم النظرة الغربية للمجتمع ولفلسفة قوانينه، وينطلق من قيم أو مقاصد الفكر الغربي، فيتدفق في حديثه وكأنها مقاصد للشريعة الإسلامية، ولكنْ غفل عنها فقهاؤنا (التقليديون) فضيّعوا الأمة بقولهم بوجوب الخلافة! هكذا يزعم.

لا شك أن أمثال هذا الصنف لا يستطيعون أن يقدموا حلاً شرعياً أو رؤيةً من جنس الأحكام الشرعية. ورؤاهم وتنظيراتهم لا تخرج عن إطار التوجيه الغربي بالاستنفار لمحاربة الإسلام ومشروع الخلافة. ولمن أراد الوقوف على تلك المزاعم فمصدر المقال مذكور أعلاه. وسأكتفي بذكر نص منه من باب التوثيق. قال: «لقد ضيّع الفقه السياسي الإسلامي التقليدي إمكانية الاجتهاد السياسي من داخل منظومته القيمية، حين اعتبر الخبرة التاريخية مرجعيةً عليا. وها نحن اليوم نرى أن مشعل هذا التضييع الممارس فقهياً يجد له أنصاراً في القرن الحادي والعشرين، وهم يحملون ما يزعمون أنه استعادةُ وإعلان الخلافة، وهي في حقيقة الأمر حلمٌ لا يقره القرآن نصاً ولا سنةً صحيحة، ولا تدعمه خبرة التجربة الإسلامية الممتدة في التاريخ أربعة عشر قرنا من الاجتماع السياسي...».

وبهذا نلمس فوق جهل هؤلاء، جرأةً على اقتحام المهالك، حيث ينقضون قطعيات وينكرون ويتجاهلون وجود نصوص ثابتة من القرآن والسنة. ويصوّرون أن مصدر وجوب الخلافة هو فقط السابقة التاريخية للخلفاء الأربعة، فهل يطمع هذا الصنف أن يجد لهذه الهتهتة أو الجهالة صدىً في أمتنا؟

وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٦ نشر موقع هسبرس http://www.hespress.com/writers/291818.html مقالاً للدكتور خالص جلبي عنوانه: «تجربتي مع السلفيين وحزب التحرير والإخوان». استعرض فيه ذكريات حوار قديم مرَّ معه، قال: «طرحت يومها سؤالاً حيويا خطيراً ومحدداً؟ لماذا تقدم الغرب وليس عنده الكتاب والسنة، وتأخر المسلمون وعندهم الكتاب والسنة». ثم يمضي بذكر خلافه الشديد مع السلفيين، وكذلك حواره بهذا الشأن مع الإخوان. بحثتُ عن تجربته بهذا الشأن مع حزب التحرير، لأنه ذكر ذلك في عنوان مقاله، فلم أجد إلا ما يلي: «ولعل أصعب نقاش هو مع صنفين من الإسلاميين جداً متناقضين؛ هما السلفيون وحزب التحرير الإسلامي الذي يرفع شعار الخلافة الإسلامية والدولة الإسلامية، كما هو في شعار (داعش) الذي ظهر للوجود في صيف عام ٢٠١٣م، وهو موجود في كتب الفقه منذ ألف عام». هذا كل ما قاله الدكتور عن حواره مع حزب التحرير! ولكن أين موضوع السؤال فيه وأين الحوار؟ لا يوجد.

ثم نبحث في المقال عن الموضوعية، أيضا لا تُوجد! وما يثير التساؤل أن الدكتور جلبي يتحدث وينتقد بسخرية! ماذا يريد؟ هل يريد أن يربط حزب التحرير والخلافة بتنظيم الدولة؟ وهل يريد الغمز من حزب التحرير ومن الخلافة والتنفيرَ منهما؟ وما الذي يدفعه لإلقاء الكلام هكذا بلا مسؤولية ولا معنى فيقول مثلا: «وهو موجود في كتب الفقه منذ ألف عام». هل هذا كلام فكري مسؤول يوجَّه إلى المسلمين بُغية البحث عن أسباب انحطاطهم مع أنهم عندهم قرآن وسنة أم أنه إلى العبث أقرب؟

المقالة ساقطة لأنها مجرد لف ودوران لأجل التمهيد لمهاجمة الخلافة والعاملين لها، ولأنها خالية من أي مستند فكري. لذلك جاء هجومه على الخلافة إقحاماً فجّاً حيث قال: «وأما خرافة (الخلافة الإسلامية) والدولة الإسلامية التي خرجت مثل التنين في صورة الوحش داعش؛ فهي شجرة تخرج من أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين». نعم، هكذا قال خالص جلبي: الخلافة خرافة... وقد جاء قوله خالياً من أي استدلال شرعي أو أدنى ربط فكري، أو أي أثارة من علم. ولله درُّ الهوى كيف بصاحبه هوى!

لقد تطاول على حكم الخلافة فأنكره، وكان بحسب الفقهاء أكثر صمماً عن الشريعة من الأصم، فذاك أنكر وجوبها ولكنه أجازها، أما هذا فقال إنها خرافة... وجاء بطَرْحٍ طِرْح، لأنه يفتقر إلى شروط البحث الفقهي أو العقلي. ولا نجد تبريراً له إلا التوجيه الغربي لمواجهة الإسلام ومشروع الخلافة.

إن هذه الحملة على الإسلام ومشروع الخلافة بحيث ينفي هذا وجوبها ويعدها حلماً وعمل حالمين... ويزيد ذاك عليه بأن يعدها رأياً قاصراً للفقهاء التقليديين... ويقول ثالث إنها خرافة... جزءٌ من الحملة الغربية في الحرب على الإسلام التي يسمونها الحرب على الإرهاب، وسواءٌ فيها من قصد ذلك ومن لم يقصده. وما إنكارهم لوجوب الخلافة وسخريتهم من العاملين لها إلا تطاولٌ وثرثرة لا طائل منها، وحالهم كحال الذين وصفهم سبحانه وتعالى بقوله: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا * إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٣-١٤٥] ■

وقفة مع الاحتجاجات الأخيرة في تونس

بقلم: أسامة الماجري - تونس

كانت حادثة وفاة الشاب رضا اليحياوي - رحمة الله عليه - على إثر تسلقه عمودا كهربائيا في القصرين احتجاجا على حذف اسمه من قائمة انتداب لمجموعة من الشباب كانوا قد اعتصموا سنة ٢٠١٤ بمقر ولاية القصرين للمطالبة بالتشغيل، كانت هذه الحادثة شرارة لتعود الاحتجاجات في القصرين المطالبة بالتنمية والتشغيل وتحسين ظروف العيش والتي سرعان ما انتقلت إلى عدة مدن أخرى في البلاد.

وقد توقع العديد من السياسيين والمتابعين للشأن العام حدوث مثل هذه الاحتجاجات نظرا لسوء الأوضاع رغم مرور خمس سنوات على اندلاع الثورة في تونس، لأن الجميع أصبح يدرك أنه لم يتغير شيء بل ازداد الحال سوءاً. واندلاعها في القصرين وسيدي بوزيد كان له رمزية باعتبارهما أولى المدن التي خرجت تطالب برحيل بن علي. وقد مثلت سرعة انتشار الاحتجاجات إنذارا للسلطة بخطورة الوضع ما استدعى رئيس الحكومة حبيب الصيد قطع زيارته لمنتدى «دافوس» الاقتصادي العالمي والعودة إلى تونس.

وكانت الحكومة قد اتخذت إجراءات سريعة في محاولة منها لوضع حد لهذه التحركات، فقد أعلن الصيد في ٢٠١٦/٠١/٢٨ أمام نواب الشعب عن جملة من القرارات العاجلة والآجلة بخصوص ملف التشغيل، حيث قال «لدينا برامج للتنفيذ السريع على غرار برنامج الانتدابات لـ ٢٠١٦ الذي سيوفر ٢٣ ألف موطن شغل، منها ١٦ ألفا للوظيفة العمومية، الأمن، والجيش، والصحة بالأساس، وسيتم الانطلاق في ذلك فورا» حسب تعبيره. وأكد أن الدولة ستفعل بجدية قرار انتداب عاطل عن العمل من كل أسرة معوزة، وهي آلية ستمتص العديد من العاطلين. وجدد التأكيد على دور القطاع الخاص في إثراء المجهود الوطني في إيجاد مواطن رزق، مشيرا إلى أن الدولة اشترطت على المستثمرين في الفضاءات التجارية الكبرى الذين تحصلوا على رخصة إنشائها بالاستثمار في إحدى الجهات الداخلية. وبخصوص أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل قال الصيد أن الحكومة ستمكن كل صاحب شهادة يريد بعث مشروع خاص من التمويل دون ضمان مسبق. أما عن المنقطعين عن الدراسة الذين تقدر الدولة عددهم بـ ٥٠ ألفا كل سنة فقد أكد أن الحكومة قررت إجبارية التحاقهم بالتكوين المهني بعد انقطاعهم عن الدراسة مباشرة. وذكر أن الدولة ستعمل على عقد مؤتمر وطني للتشغيل قصد توحيد الرؤى والاقتراحات وذلك بمشاركة مختلف الأطراف والمنظمات الوطنية والأحزاب. كما أشار حبيب الصيد إلى أن الحكومة لم تقطع وعدا بحل مشكلة البطالة جذريا لكنها أنجزت ٩٠ بالمائة من وعودها الواردة في البيان الذي عرضته على المجلس يوم توليها مهامها. وهذا دل على أن برنامج الحكومة لم يكن حلاّ صحيحا لاجتناب هكذا أزمات.

ويبقى هنا السؤال: إن كانت هذه الإجراءات سترضي المحتجين وتحل المشاكل الحاصلة حلا نهائيا، فلماذا انتظرت السلطة التونسية هذه التحركات الاحتجاجية حتى تتخذ هذه القرارات؟

إن ما يحدث في تونس يوضح حقيقة أمر طالما أرادت السلطة إخفاءها ألا وهي أن ثورة الأمة مستمرة وأن الحراك المطالب بالتغيير متواصل، ولكنه يأخذ أشكالا مختلفة من حين إلى آخر حتى تتحقق مطالب الناس، ولذلك كان حريا بالمسؤولين إن أرادوا الإصلاح أن يدرسوا ظاهرة تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد دراسة عميقة لكي يدركوا مكمن المشكل ألا وهو النظام الرأسمالي، ويهتدوا إلى الحل الحقيقي والصحيح ألا وهو حبل الله المتين؛ نظام الإسلام ■

محاولة من فرنسا ليكون لها تأثير في قضية فلسطين

فرنسا تلوح بالاعتراف بدولة فلسطين

قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم الجمعة الماضي إن بلاده ستعترف بدولة فلسطينية، إذا أخفقت جهود تزمع القيام بها خلال الأسابيع المقبلة لمحاولة إنهاء حالة الجمود بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين.

وحذر فابيوس مرارا من أن السماح باستمرار الوضع القائم يهدد بالقضاء على حل الدولتين ويصب في مصلحة تنظيم داعش. وقال فابيوس في لقاء سنوي للدبلوماسيين الأجانب «لا يمكن أن نسمح بانهيار حل الدولتين. هذه مسؤوليتنا كعضو في مجلس الأمن وكقوة ساعية للسلام». وسبق لفابيوس الدعوة لتشكيل مجموعة عمل دولية تضم دولا عربية والاتحاد الأوروبي وأعضاء مجلس الأمن لتعمل بشكل أساسي على إجبار الطرفين على تقديم تنازلات. وقال إن باريس ستبدأ الإعداد «خلال أسابيع» لمؤتمر دولي لجمع الأطراف والشركاء الأساسيين -الأمريكيين والأوروبيين والعرب. وأضاف أنه في حالة فشل هذه المحاولة الأخيرة للوصول لحل الدولتين «حسنا.. في هذه الحالة نحتاج لمواجهة مسؤولياتنا بالاعتراف بدولة فلسطينية». وقال مصدر دبلوماسي فرنسي إن الهدف هو إطلاق المؤتمر قبل حلول الصيف المقبل وإنه لن يستند لقرار مجلس الأمن الذي سيفشل لا محالة. وفي السابق انتقد رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو المبادرات الفرنسية التي صدرت في الفترة الأخيرة ووصفها بأنها «غير بناءة». (العربية نت)

من جحيم المعارك إلى جحيم عصابات الاتجار بالأطفال

يوروبول: عشرة آلاف طفل لاجئ مفقودون بأوروبا

كشفت وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول) يوم الأحد الماضي أن أكثر من عشرة آلاف طفل هاجروا بدون ذويهم إلى أوروبا اختفوا خلال العامين الماضيين، وأبدت تخوفها من وقوعهم بيد عصابات تجار البشر وتعرضهم للاستغلال الجنسي والاستعباد. وقال مدير موظفي «يوروبول» بريان دونالد لصحيفة «أوبزيرفر» البريطانية إن هذه هي أرقام الأطفال الذين اختفوا من السجلات بعد تسجيلهم لدى سلطات الدول التي وصلوا إليها في أوروبا. وأوضح أن خمسة آلاف طفل فقدوا في إيطاليا وحدها، كما أكدت السلطات السويدية في تشرين الأول/اكتوبر الماضي أن نحو ألف طفل وصلوا إلى مدينة تريلبورغ (جنوب) فقدوا. وأكد دونالد للصحيفة أنهم عثروا على أدلة تشير إلى تعرض بعض الأطفال اللاجئين الذين لا ترافقهم عائلاتهم للاستغلال الجنسي، لافتا إلى اعتقال أعداد كبيرة من المتورطين في استغلال اللاجئين، خاصة مع تطور المنظومة الإجرامية المرتبطة بملف الهجرة لأوروبا خلال الأشهر الـ١٨ الماضية. كما رصدت «يوروبول» تقاطعا مثيرا للقلق بين عصابات منظمة لتهريب اللاجئين إلى أوروبا وعصابات للاتجار بالبشر التي تستغلهم جنسيا وتستعبدهم. وتقول مسؤولة في «منظمة الأمن والتعاون بأوروبا» إن «هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للخطر، لأنهم يهاجرون بدون رعاية والديهم، فهم إما يرسلون من قبل ذويهم إلى أوروبا لينضم الأهل إليهم لاحقا، أو يهربون مع أحد أفراد العائلة». (الجزيرة نت)

في غياب الخلافة الراشدة على منهاج النبوة:
المسلمون في بلادهم جائعون وخائفون ونازحون... أيتام على مآدب اللئام

الأمم المتحدة: ثلث العراقيين بحاجة لمساعدات عاجلة

ناشدت الأمم المتحدة والحكومة العراقية المجتمع الدولي جمع ٨٦١ مليون دولار لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلاد. وقالت المنظمة الدولية -في بيان- إن في العراق عشرة ملايين شخص يشكلون ثلث السكان بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، بينهم ٣,٣ ملايين نازح فروا من ديارهم مطلع ٢٠١٤. وأشار البيان إلى لجوء نحو ٢٥٠ ألف مواطن سوري إلى العراق هربا من القتال في بلادهم. وقالت منسقة الشؤون الإنسانية في بعثة الأمم المتحدة بالعراق، ليز غراند، إن البعثة تريد «هذه الأموال لمساعدة ٧,٣ ملايين شخص هم الأكثر ضعفا في العراق». وأضافت غراند -في مؤتمر صحفي في بغداد- أنه «في مقدمة أولوياتنا أن نصل إلى الناس الذين يعانون أوضاعا صعبة ونوفر لهم ما يحتاجونه للبقاء، كالغذاء والمال والملجأ والمياه». (الجزيرة نت)